

مكتب شؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل

تقارير ممارسات حقوق الإنسان للعام 2010 في مختلف دول العالم

8 نيسان/أبريل 2011

نص مقدمة التقارير السنوية عن ممارسات حقوق الإنسان في مختلف دول العالم للعام 2010

يقدم هذا التقرير تفاصيل موسوعية حول أوضاع حقوق الإنسان للعام 2010 في أكثر من 190 بلداً. ولأننا ننشر هذا التقرير بعد مرور ثلاثة أشهر من السنة الجديدة، فإن وجهات نظرنا حول العديد من القضايا تحدها الآن التغيرات الدرامية التي تكتسح بلدان الشرق الأوسط في عام 2011. لا يمكننا في هذه اللحظة التكهن بنتائج هذا التغييرات ولن نتمكن لسنوات عديدة من معرفة التأثيرات الدائمة.

الحرارك الداخلي يختلف في كل بلد من هذه البلدان، لذلك فإن التحليل الشامل للمنطقة بكاملها ليس ملائماً. وفي أماكن، مثل تونس ومصر، نشهد ظهور مطالبات شعبية تدعو إلى مشاركة سياسية ذات معنى، وتأمين الحريات الأساسية، والفرص الاقتصادية الأكبر. هذه المطالب عميقـة، وقد نمت محلياً وقودها ناشطون جدد، معظمهم من الشباب. يسعى هؤلاء المواطنون إلى بناء ديمقراطيات مستدامة في بلادهم مع حكومات تحترم حقوق الإنسان الأساسية لشعبها نفسه. فإذا نجحوا، سوف تتحسن منطقة الشرق الأوسط ومعها العالم بأسره.

سوف تستمر الولايات المتحدة في رصد الأوضاع في هذه البلدان عن كثب، مدركة بأن الانتقال إلى الديمقراطية لا يتم بصورة آلية ويستغرق وقتاً واهتمامًا دقيقاً. ففي مصر، ننتظر إلغاء حالة الطوارئ التي وعد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإلغائها قبل الانتخابات البرلمانية. وفي تونس، نتشجع بتشكيل لجنة تقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت خلال الثورة.

وفيما نعالج هذه الأمور وغيرها من التداعيات القصيرة الأمد، سوف يستفيد المؤرخون من عامل الوقت والنظرية البعيدة المدى لمساعدتنا في فهم ما الذي أطلق هذه التحركات الشعبية. لكن هناك ثلاثة اتجاهات ساهمت بوضوح في تطورها وفي حصول تغيرات أخرى جرت عبر العالم خلال عام 2010. الأول هو النمو الهائل للمنظمات غير الحكومية المناصرة التي ركزت الاهتمام على مدى واسع من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وأسبابها. قبل خمسين سنة، عند إنشاء منظمة العفو الدولية، لم تكن منظمات حقوق الإنسان القائمة محلياً موجودة سوى في عدد قليل من البلدان خارج أميركا الشمالية أو أوروبا الغربية. أما اليوم، فهناك منظمات محلية لحقوق الإنسان في كل بلد تقريباً في العالم. كان نمو هذه المنظمات هائلاً، وفي العديد من البلدان تأسست مثل هذه المنظمات الأهلية رغم كل الصعاب و فقط لأن الناشطين الفرد々ين في مجال حقوق الإنسان كانوا مستعدين لمواجهة أخطار شخصية جمة. سلطت وزيرة الخارجية كلينتون الضوء على أهمية هذه المنظمات في خطاب ألقته في كراكوفا، بولونيا، في تموز/يوليو 2010 أمام مجتمع الديمقراطيات. وكما قالت، "تحرك المجتمعات قُدماً عند تمكين المواطنين الذين يشكلون هذه المجموعات لتحويل المصالح المشتركة إلى أعمال مشتركة تخدم الصالح العام".

في المجتمعات المغلقة، حيث تسعى الحكومات القمعية إلى السيطرة على المناظرات حول القضايا السياسية والاجتماعية الحساسة وحقها، تعتبر الحكومات هذه المنظمات المستقلة للمواطنين المحليين تهديداً بدلاً من مورد، وتعامل مع المدافعين عن الديمقراطية وحقوق الإنسان قاسية. فعلى سبيل المثال، في بيلاروسيا أقي القبض على أكثر من 700 ناشط مناصر للديمقراطية بضمهم سبعة مرشحين لمنصب الرئاسة خلال مظاهرات شعبية اندلعت في أعقاب الانتخابات الرئاسية الشائبة التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2010. وخلال الأسبوعين التاليين، جرت مداهمة مكاتب ومنازل ممثلي المجتمع الأهلي، وصحفين مستقلين، وناشطين سياسيين ضمن جهود لخنق النشاط السياسي المستقل والتعبير الحر.

وفي السنوات الأخيرة الماضية، سعت ما يزيد عن 90 حكومة إلى إقرار قوانين وأنظمة قمعية تعيق قدرة هذه المنظمات على تسجيل نفسها، والعمل بحرية، أو تلقي تمويل خارجي. وبشكل رمزاً لهذه الجهود اقتراح قانون يتعلق بالمنظمات غير الحكومية في كمبوديا تم تقديمها في كانون الأول/ديسمبر. يفرض هذا القانون شرطاً مرهقاً للإبلاغ عن نشاطات المنظمات غير الحكومية، ويقيم حاجزاً مهمـاً أمام تسجيل المنظمات غير الحكومية الأجنبية، ويفرض على المنظمات غير الحكومية الأجنبية التعاون مع الحكومة، ويحظر قانونياً المنظمات غير الحكومية غير المسجلة. وفي إثيوبيا، دخل إلى حيز التنفيذ في شباط/فبراير قانون جديد لمنظمات المجتمع الأهلي بعد فترة سماح مدتها سنة واحدة. يحظر القانون الجمعيات الخيرية، والجمعيات والمنظمات التي تتلقى أكثر من 10 بالمئة من تمويلها من مصادر خارجية من المشاركة في نشاطات تعزز حقوق الإنسان والديمقراطية، حقوق الأطفال والمعوقين، والمساواة بين الدول والجنسيات والناس والجنسين والأديان، حل النزاعات أو المصالحة، وتعزيز العدالة. خلال فترة السماح عملت المنظمات الرئيسية في إثيوبيا المدافعة عن حقوق الإنسان على تعديل وضعها من خلال إعادة تسجيل عملها إما كجمعيات خيرية محلية، وهو ما يعني أنها لن تستطيع جمع أكثر من 10 بالمئة من الأموال التي تحتاج إليها من مانحين أجانب، أو كجمعيات خيرية مقيمة، مما يسمح لها بتلقي التبرعات ولكن يمنعها من القيام بنشاطات في التواهي المحددة. كان يوجد 3522 منظمة غير حكومية مسجلة قبل صدور قانون تنظيم المجتمع الأهلي ولم يبقَ بعد صدور القانون سوى 1655 منظمة مسجلة.

اعترفت وزيرة الخارجية كلينتون بهذه القيود المقلقة الموضوعة على المجتمع الأهلي في كراكوفا عندما حددت "مجموعة من الدول حيث يُضيق الخناق فيها على منظمات المجتمع الأهلي"، وحضرت أنه "عندما تتخذ الحكومات إجراءات صارمة لقمع حقوق المواطنين بالعمل سوية، كما فعلوا ذلك عبر التاريخ، فإن المجتمعات تسقط في حالة ركود وانحلال". وكما شاهدنا في الشرق الأوسط وغير ذلك من الأماكن فإن الحكومات لا تستطيع قمع المجتمع الأهلي إلى ما لا نهاية، ولا تستطيع مطلقاً أن تcumه بصورة شرعية.

اتجاه ثانٍ مهم هو النمو الهائل للإنترنت والهواتف الجوالات وتكنولوجيات الاتصالات الأخرى التي تسمح بالاتصالات الفورية مع مليارات من الناس عبر الكورة الأرضية. وكما لاحظت الوزيرة كلينتون في حديث لها حول حرية الإنترت، فإن الإنترت أصبحت بمثابة ساحة البلدة في القرن الواحد والعشرين. لقد قيل وكتب الكثير حول تأثير هذه التكنولوجيات التي تربط الناس في تمكين المصريين والتونسيين من حشد قوائم خلال الأسبوعين وأشهر التي سبقت اندلاع المظاهرات فعلياً. وفي حين ان شجاعة الناس بذاتها هي التي مهدت الطريق وكانت القوة الدافعة، لا يمكن إنكار التأثير الضخم لهذه التكنولوجيات الجديدة، بالاقتران مع قوة محطات التلفزيون والإنترنت في بث أفلام صورها مواطنون استعملوا هواتفهم الجوالات.

والاليوم هناك أكثر من مليار إنسان متوفـر لهم إمكانية الوصول إلى الإنترت المنتشر عبر معظم أنحاء العالم، وهناك حوالي 5 مليارات مشترك في خدمات الهاتف الجوال. ومن المقدر أن تتمـو هذه الأرقام بصورة هائلة خلال السنوات الخمس عشرة القادمة. وعندما يتمـكـن عدد أكبر من الناس من الوصول إلى هذه التكنولوجيات الاستثنائية واستخدامها لجمع وتوزيع المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان والاتصال مع ناشطين آخرين، سيكون هناك عدد متزايد من الحكومات التي تتفق المزيد من الوقت والمـال والاهتمام على

جهود تقليص إمكانية الوصول إلى نوافذ الاتصالات الجديدة هذه. تستعمل الآن أكثر من 40 حكومة مجموعة متعددة من القيود النظمية، وأساليب المراقبة التقنية على الوصول إلى الإنترن特، وتكنولوجيات مصممة لقمع التعبير وانتهك الخصوصية الشخصية لأولئك الذين يستخدمون تلك التكنولوجيات السريعة التطور.

في المملكة العربية السعودية عام 2010، قيدت الحكومة الوصول إلى الإنترنط وتدخلت في خصوصية المواطنين عندما يكونون موصولين بالإنترنط. رصدت اللجنة الرسمية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (CITC) بصورة غير مقبولة البريد الإلكتروني وغ Ruf المحادثة على الإنترنط وأغلقت موقع شملت صفحات حول الهندوسية، واليهودية، والمسيحية، وأشكال معينة من الإسلام اعتبرتها لا تلتاء مع الشريعة والأنظمة الوطنية. وفي السودان رصدت الحكومة الاتصالات على الإنترنط، وخلال الانتخابات منعت الوصول إلى موقع مراقبة الانتخابات في السودان (Sudan Vote Monitor). ووضعت الحكومة الصينية رقابة مشددة على المحتوى المنشور على الإنترنط والوصول إلى الإنترنط، واحتجزت أولئك الذين يعبرون عن آراء تنتقد الحكومة أو سياساتها. وفي فيتنام، نسفت الحكومة الهجمات ضد موقع انتقادية على الإنترنط وتجسس على المدونين المعارضين. وأُلقي القبض على خمسة وعشرين معارضًا خلال السنة ودخلت قوات الشرطة عنوة إلى منازل عدد آخر منهم وصادرت أجهزة الكمبيوتر الشخصية، والهواتف الجوال، ومواد اتصالات أخرى.

والاتجاه الثالث، الذي يميل إلى وجهة سلبية، كان التصعيد المتواصل للعنف، والاضطهاد، والتمييز الرسمي والمجتمعي لأفراد مجموعات مهمشة تكون في أحيان كثيرة أقلية عرقية أو اثنية أو دينية أو أثاثية أو مذهبة. وفي بلدان عديدة امتد هذا النمط من التمييز إلى النساء والأطفال والمعوقين، والسكان الأصليين ومجموعات المثليات والمثليين والثائي الجنس والتحولين جنسياً ومجموعات أخرى مهمشة لا تملك السلطة السياسية الالزمة للدفاع عن مصالحها الخاصة. في أحيان كثيرة يُحرم أعضاء هذه المجموعات من الفرص الاقتصادية او من القدرة على اتباع تقاليدهم الاجتماعية والثقافية او ممارستها او جرى تقييد قدرتهم على التكلم بحرية، والتجمع السلمي، أو بتشكيل جمعيات أو منظمات.

استمرت في باكستان انتهاكات الحريات الدينية وأعمال العنف والتمييز ضد الأقليات الدينية. استخدمت قوانين التكفير لمضايقة الأقليات الدينية وكذلك الأمر بالنسبة للمسلمين المهمشين أو المسلمين الذين يتبعون وجهات نظر الأقلية. (خلال أول شهرين من عام 2011، تحدي علينا مسؤولان رفيعان في الحكومة هذه القوانين فتم قتلهما بوحشية). وفي المملكة العربية السعودية، شاع فرض القيود القاسية على الحرية الدينية والتمييز على أساس الدين. وفي الصين، استمرت الحكومة في تشويه سمعة الدالاي لاما وقمعت بوحشية المسلمين الأوغور القاطنين في كزينجيانغ والبوذيين التبتبيين. وقد وردت تقارير حول ارتفاع نسبة الأعمال المناهضة للسامية في العالم، وقد شملت تدنيس المقابر، وكتابات مسيئة على الجدران، والتشهير الخطابي بصلة الدم، كما إنكار حصول المحرقة اليهودية، والأخذ بالمبدأ التعديلي الماركسي، والمبدأ التمجيدي. كما حصلت أيضاً زيادات ضخمة في التعابير المناهضة للسامية خلال أحداث جرت في الشرق الأوسط.

يستمر الأشخاص حول العالم في التعرض للتمييز والتخييف والترويع استناداً إلى ميولهم الجنسية او هويتهم الجنسية. شهدت الهندوراس ارتفاعاً حاداً في عمليات قتل أعضاء مجتمعات المثليات والمثليين والثائي الجنس والتحولين جنسياً ارتكبها أشخاص مجهولون. وفي نفس الوقت في دول أفريقيا عديدة، وشرق أوسطية، وفي البحر الكاريبي تبقى ممارسة العلاقات الجنسية مع نفس الجنس تعتبر مخالفة جنائية، ومن خلال مثل هذه القوانين والإجراءات تقوّي الدولة تطبيق وتشجيع ممارسة التمييز المجتمعي وعدم التسامح. فعلى سبيل المثال، في أوغندا، ازدادت عمليات تخويف ومضايقة أفراد مجموعات المثليات والمثليين والثائي الجنس والتحولين جنسياً سوءاً خلال العام، وهدد بعض قادة الحكومة والزعماء الدينيون أفراد من هذه المجموعات.

كان استغلال العمال مشكلة أيضاً في بلدان عديدة رافقها في أحيان كثيرة تهديدات ضد العمال لمحاولتهم تنظيم نقابات لهم. ومن جديد في عام 2010، جندت حكومة أوزبكستان الآلاف من البالغين والأطفال للعمل القسري خلال الموسم السنوي لحصاد القطن. وفي بنغلادش، أدت ظروف العمل السيئة إلى حصول وفيات لا مبرر لها ولا سيما في صناعة الألبسة. كما كانت بنغلادش أيضاً موقع حصول اضطرابات عمالية متكررة وأحياناً قاتلة خلال السنة، وخاصة في قطاع الملابس الجاهزة ومناطق تجهيز الصادرات.

سيتم أدناه إيضاح هذه الاتجاهات من خلال وصف موجز لـ 27 بلداً (ترج أسماؤهم بالترتيب الأبجدي حسب المناطق). أما القسم المتعلق بالبلدان فإنه يلقي الأضواء على أمثلة توضيحية لاتجاهات حقوق الإنسان في عام 2010. حصلت في بعض هذه البلدان تطورات سلبية أو كان سجل حقوق الإنسان فيها خليطاً من التطورات الإيجابية والسلبية. وفي بلدان أخرى سُلطت الأضواء عليها أدناه، نركز على الاتجاهات الإيجابية في عام 2010. في الجزء الرئيسي من هذا التقرير هناك تفاصيل أكثر بكثير حول هذه البلدان و167 بلداً إضافياً آخر.

يشكل العام 2010 السنة الخامسة والثلاثين لقيام وزارة الخارجية بإصدار التقارير السنوية عن ممارسات حقوق الإنسان في مختلف بلدان العالم. وبخطى تقرير هذه السنة حقوق الإنسان في 194 بلداً. وما بدأ كاستجابة لتفويض الكونغرس بإعداد تقارير حول وضع حقوق الإنسان في تلك البلدان التي كانت تتلقى مساعدات أميركية في منتصف السبعينيات من القرن العشرين تتطور ليصبح تحليلاً مفصلاً لأوضاع حقوق الإنسان في جميع البلدان الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. يقدم تقرير البلدان نظرة إجمالية حول أوضاع حقوق الإنسان حول العالم كوسيلة لنشر الوعي حول أوضاع حقوق الإنسان، ولا سيما لأن هذه الأوضاع تؤثر على رفاهية النساء والأطفال، والأقليات العرقية، والدينية وضحايا المتاجرة بالبشر، وأعضاء مجموعات السكان الأصليين والمجتمعات الأهلية الإثنية، والمعوقين، والأقليات الجنسية، واللاجئين، وأعضاء المجموعات الأخرى المهمشة.

ومع توسيع نطاق إعداد التقارير من جانب وزارة الخارجية، ازداد أيضاً استعمال هذه التقارير حول العالم، فبالإضافة إلى تقديم بيانات إلى الكونغرس لإعلامه عند اتخاذ قرارات التمويل والسياسة، تستعمل هذه التقارير عبر كافة المؤسسات الحكومية الأمريكية ومن جانب العديد من الحكومات الأجنبية، والمهم أيضاً أن هذه التقارير تستخدم بازدياد من جانب مواطنين أفراد، ومنظمات غير حكومية كمصدر هامة للمعلومات حول ما يجري في العالم. من أجل تسهيل تبادل هذه المعلومات تترجم التقارير إلى أكثر من 50 لغة وتعرض على الإنترنت.

تجمع الحكومة الأمريكية تقرير حقوق الإنسان لأننا نؤمن أن من الضروري على جميع البلدان، ومن ضمنها بلدنا، التأكد من أن احترام حقوق الإنسان يُشكّل عنصراً متكاملاً مع السياسة الخارجية. ونحن نوفر هذه التقارير كشكل من المراجعة والتحليل الشاملين.

لا تغطي هذه التقارير حقوق الإنسان في الولايات المتحدة، مع ان هذه الحكومة التزمت بـالبقاء نظرة وثيقة وانتقادية على أدائها بشأن هذه القضايا حتى في الوقت الذي ثقى فيه ضوءاً كافياً على ممارسات بلدان أخرى. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت الولايات المتحدة أول تقرير حول حقوق الإنسان في الولايات المتحدة إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان(UNHRC) في جنيف من خلال "المراجعة الدورية العالمية". من أجل إعداد ذلك التقرير أجرينا استشارات واسعة في الولايات المتحدة مع مجموعة عريضة من منظمات المجتمع الأهلي ومع زعماء الهنود الأميركيين. وظهرنا مرة أخرى في الشهر الماضي في اجتماع مجلس حقوق الإنسان في جنيف من أجل تقييم التقرير حول استجابتنا للتوصيات التي قدمتها إلينا حكومات أخرى.

كما نستمر أيضاً في إعداد تقاريرنا حول حقوق الإنسان وفقاً للالتزامات في المعاهدات. في كانون الثاني/يناير 2010، قدمنا تقاريراً دورية حول تطبيق البروتوكولات الاختيارية للمعاهدة حول حقوق الطفل. في عام 2011 سوف نقدم تقاريراً دورية بشأن تطبيق المعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية، ومعاهدة منع التعذيب، ومعاهدة إلغاء التمييز العرقي. وفي عام 2010، وللمرة الأولى، تم شمل الولايات المتحدة في تقرير المتاجرة بالبشر الذي تصدره وزارة الخارجية في قسم خاص، وجرى تصنيف الولايات المتحدة استناداً إلى نفس المعايير التي تصنف على أساسها البلدان الأخرى.

وكلمة أخيرة حول إنتاج هذه التقارير. إن التقارير المتعلقة بالدول الـ 194 هذه شاملة وإن لم تكن كاملة. وإنما يُشكل مسعى جبار يتطلب جهوداً استثنائية من جانب فريق من مسؤولين موهوبين ومتزمنين بحقوق الإنسان يعملون في السفارات الأمريكية حول العالم ومن جانب نظرائهم في واشنطن العاصمة، بضمنهم موظفي مكتب شؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل الذين يكرسون جهودهم في هذا المجال. يقوم فريق كل بلد بجمع وتحليل وتوليف المعلومات المستندة من مجموعة من المصادر المتعددة بضمنها منظمات محلية ودولية غير حكومية لحقوق الإنسان، وحكومات أخرى، ومنظمات متعددة الأطراف، وأعضاء من المجتمع الأهلي. بعد أن يتم إعداد النسخ الأولية لهذه التقارير يتم تحريرها بدقة مت坦اهية وتنتمي مراجعتها، وتقارن مع الواقع للتأكد من دقتها وموضوعيتها.

النقاط الرئيسية حول البلدان

في عام 2010 استمرت الحكومات حول العالم في ارتكاب الانتهاكات والإساءات الشديدة لحقوق الإنسان. تصف الفقرات أدناه وضع حقوق الإنسان والاتجاهات الرئيسية في بلدان محددة حيث كانت الانتهاكات خطيرة بوجه خاص. كما نسلط الأضواء على أوكرانيا، حيث حصلت هناك انتكasa في أعقاب تطورات إيجابية كانت قد حصلت في السنة السابقة. يبدأ القسم بمناقشة تتعلق ببلدان - كولومبيا، غينيا، إندونيسيا - التي سلطت عليها الأضواء لحصول تطورات إيجابية جديرة باللاحظة فيها خلال عام 2010.

كولومبيا: كولومبيا بلد تحقق فيه تحسينات ملحوظة في أوضاع حقوق الإنسان عام 2010. وبعد وقت قصير من تسلمه الرئاسة في آب/أغسطس، عزز الرئيس سانتوس حكومته علاقات الحكومة مع المجتمع الأهلي ومع المدافعين عن حقوق الإنسان، وعقد جلسات استشارية على مستوى رفيع وغير علناً عن دعمه للمدافعين عن حقوق الإنسان وإشراكهم في الحوار، ودعم الجهد لزيادة العقوبات على من يهددون ويرتكبون وأعمال عنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. وقدمت الحكومة قانون الأرض والضحايا لتأمين استعادة الأرض ودفع تعويضات للضحايا. انخفضت الإعدامات المنفذة خارج اختصاص المحاكم بدرجة كبيرة بين عام 2008 وعام 2009، وأدين عدة ضباط عسكريين من رتب عالية بارتكاب إساءات لحقوق الإنسان. يستمر حصول بعض انتهاكات حقوق الإنسان، مثل بعض التهديدات الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والناقبيين. بدأت وزارة الدفاع تنفيذ اتفاقية التوقيع عليه مع المفوض السامي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة تنص على مراقبة إجراءات الوزارة لتحسين الالتزام بحقوق الإنسان.

في كانون الأول/ديسمبر 2010، قامت غينيا بتنصيب أول رئيس ينتخب ديمقراطياً للبلاد منذ استقلالها عن فرنسا عام 1958. انتخب الشعب ألفا كوندي، زعيم المعارضة منذ مدة طويلة، ومرشح اتحاد حزب الشعب الغيني، كرئيس لهم بعد جولتين من الانتخابات. وعلى الرغم من حصول بعض أعمال العنف في أعقاب الجولة الثانية، اعتبرت الانتخابات على أنها كانت حرة ونزيهة بصورة عام.

استمر احترام حقوق الإنسان في إندونيسيا بالتحسين في عام 2010، بعد انتي عشر سنة على تحول البلاد إلى الديمقراطية. وفي حين ان نقاط الضعف في النظام القضائي استمرت موجودة فقد بقي الرئيس سوسيلو بامبانغ بودهوبونو، الذي أعيد انتخابه بصورة ديمقراطية في تموز/يوليو 2009، مناصراً قوياً لحكم القانون والمساءلة وبقي المجتمع الأهلي ووسائل الإعلام من الأكثر حيوية في آسيا. واستمرت الاحترافية في الجيش رغم بعض الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبها عناصر عسكرية ولا سيما في بابوا، وكانت العقوبات التي فرضت في أحيان كثيرة غير مكافحة مع الجرائم المرتكبة.

أفريقيا

انتهى المطاف بساحل العاج عام 2010 إلى طريق مسدود حول الرئاسة بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في 28 تشرين الأول/أكتوبر والتي وصل فيها الرئيس الحالي لوران غbagbo، مرشح الجبهة الشعبية لساحل العاج (FPI)، وزعيم الحزب المعارض الحسن واتارا، مرشح تجمع الجمهوريين (ADR) إلى الجولة الأخيرة للانتخابات في 2 كانون الأول/ديسمبر أعلنت اللجنة المستقلة للانتخابات عن فوز واتارا لحصوله على نسبة 54.1 بالمئة من أصوات الناخبين بينما حصل غbagbo على نسبة 45.9 بالمئة من هذه الأصوات. اعتبرت الأمم المتحدة وبعثات المراقبة الدولية والمحلية أن الانتخابات كانت نزيهة وديمقراطية، ولكن غbagbo رفض قبول النتائج مدعياً بحصول تزوير في أصوات الناخبين وتخييفهم في مناطق عدة. وأقسم كل من واتارا وغbagbo اليمين الدستورية في 3 كانون الأول/ديسمبر. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر، كان الرئيس واتارا يدير حكومته من فندق غالف في أبيدجان المحاصر من قبل قوات مؤيدة لغbagbo واحتفظ غbagbo بالسيطرة على موارد الدولة من ضمنها محطة التلفزيون الوطني، وقوات الأمن، والخزينة المركزية. ووردت تقارير موثوقة بها تفيد بحصول انتهاكات للحقوق المدنية خلال هذا الوقت. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، أطلقت قوات الأمن النار على مؤيدي الرئيس واتارا خلال مظاهرة قتل فيها ما لا يقل عن 20 شخصاً وجرح عدد أكبر منهم، وتم إلقاء القبض على مئات آخرين. وأبلغ قسم حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في ساحل العاج أنه خلال فترة أسبوع واحد خلال الفترة الممتدة 10 و22 كانون الأول/ديسمبر، لقي 173 شخصاً حتفهم، وتعرض 90 شخصاً آخرin للتعذيب وسوء المعاملة وأوقف بصورة تعسفية 471 شخصاً آخر وسجنا، وتم الإبلاغ عن 24 مفقوداً. وقد ارتكبت الأكثريّة الكاسحة من جرائم القتل والتعذيب والتوفيق والاختفاء على يد قوات الأمن الموالية لغbagbo. لم توثق انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت بعد 31 كانون الأول/ديسمبر في تقرير العام 2010.

استمرت الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان عبر كامل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا سيما في المنطقتين الشرقية والشمالية الشرقية الغنيتين بالمعادن المتأثرة بالحرب، حيث بقيت سلطة الدولة إما غير موجودة أو ضعيفة للغاية. وقد جرى تخييف المدافعين عن حقوق الإنسان وضربهم وحتى قتلهم كما حصل للناشط البارز فلوربيير شيبايا. كما ارتكبت جماعات مسلحة – شملت عناصر من قوات الأمن في الدولة – انتهاكات وأفلتت من العقاب وانخرطت في الاستغلال والتجارة غير الشرعيتين للموارد الطبيعية، ولا سيما المعادن. وقد غذت الإيرادات التي تعود بها التجارة غير المشروعة بالمعادن، والتي دعم بعضها النزاع المسلح، استمرار غياب الأمن في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع المتفاقم أصلاً لحقوق الإنسان. كما واصلت مجموعات من الثوار وقوات الميليشيا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية المشاركة في حملات الاغتصاب والنهب بهدف السيطرة على مجتمعات أهلية تقطن بالقرب من مناطق استخراج المعادن المرباحة وجنى الأرباح منها مما ساهم في استمرار النزاع والانتهاكات المترافق معه. قدمت مصادر جديرة بالثقة، مثل مجموعة الخبراء التابعة للأمم المتحدة الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، معلومات تشير إلى أنه قد نشأت بعض شبكات التموين التابعة للشركات الكونغولية والدولية مع موردين كانوا يتعاملون تجاريًا مع هيئات مسلحة – ومن فيها عناصر من قوات الأمن الحكومية – ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

كانت نيجيريا لا تزال تشهد خلال السنة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. إذ ارتكب موظفون في الأجهزة الأمنية، بمن فيهم ضباط في الشرطة والجيش وجهاز أمن الدولة، عمليات قتل خارج اختصاص المحاكم وقاموا بتعذيب وضرب وإساءة معاملة المتظاهرين وال مجرمين المشتبه بهم والمحتجزين والسجناء المحكومين. نفذت قوات المهام المشتركة، التي تشكلت عام 2003 لمعالجة الوضع غير المستقر في دلتا النيجر والمكونة من عناصر من الجيش والشرطة ودوائر الأمن، غارات ضد مجموعات من المقاتلين وال مجرمين المشتبه بهم أدت إلى مقتل وجرح العديد من المجرمين المشتبه بهم والمدنيين. كان الفساد منتشراً عند كافة مستويات الحكم وفي كافة دوائر قوات الأمن. ونتج عن أعمال العنف العرفي-الديني مقتل وتهجير العبيد خلال السنة. كانت مدينة جوس والأراضي الزراعية المحاطة بها موقع تنفيذ عمليتي هجوم رئيسيتين في كانون الثاني/يناير وأذار/مارس. إذ إن حوالي ألف شخص، ومعظمهم من النساء والأطفال والمسنين قتلوا أو قطعت أجسادهم إرباً أو أحرقوا أحياء.

تواصلت أعمال العنف في السودان خلال عام 2010. واعتبر المجتمع الدولي أن الانتخابات العامة التي جرت في السودان في نيسان/أبريل لم تكن نزيهة وحرة وسجل مراقبون حصول مشاكل عديدة خلال العملية. ففي دارفور، استمر القتال الذي شاركت فيه الحكومة وقوات ميليشيا منحازة للحكومة ومجموعات ثوار ومجموعات قومية، وتسبب في قتل وجرح وتهجير مدنيين. نتج عن أعمال العنف هذه مقتل 2321 شخصاً خلال السنة استناداً إلى مصادر الأمم المتحدة وهي تشكل زيادة بالمقارنة مع مقتل 875 شخصاً في عام 2009. استمرت الحكومة بتنفيذ عمليات القصف الجوي. واستمرت أعمال العنف التي تستند إلى الجنس، واستخدام الجنود الأطفال، وإعاقة عمل المنظمات الإنسانية وقوات حفظ السلام المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بدارفور (يوناميد). تعرّض أفراد من المجتمع الأهلي في الشمال إلى المضايقة والسجن والضرب من جانب الحكومة. وفي جنوب السودان استمرت المعارك بين العرقيات المختلفة. كما استمرت هجمات جيش الرب المقاوم في التسبب بمقتل وتهجير المدنيين. واستناداً إلى تقديرات الأمم المتحدة، أدت أعمال العنف المرتكبة في الجنوب إلى مقتل حوالي 986 شخصاً وتهجير 708.223 شخصاً خلال السنة. جرى في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر تسجيل أسماء الناخبين في استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان، ولكن عدم تحقيق تقدم في الاستعدادات لإجراء استفتاء منفصل حول ما إذا كانت المنطقة الحدودية لأبي تشكّل جزءاً من الشمال أو الجنوب أدى إلى ارتكاب أعمال عنف متقطعة وارتفاع حدة التوتر في المنطقة.

في زيمبابوي، استمرت قوات الأمن والشرطة وعناصر حكومية يسيطر عليها حزب الاتحاد الوطني الأفريقي لزيمبابوي-الجبهة الوطنية (PF-ZANU) في ارتكاب الكثير من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب بما في ذلك التعذيب، ضد ناشطين سياسيين وأعضاء الأحزاب، وقادة الطلاب، والناشطين في المجتمع الأهلي غير المنتسبين إلى حزب الاتحاد الأفريقي لزيمبابوي-الجبهة الوطنية. ألغت المراقبة المهينة للحزب المذكور والتلاعب في العملية السياسية من خلال اللجوء إلى توجيهاته ملقة والاعتقال التعسفي والتخيوف والفساد حق المواطنين بتغيير حكومتهم. ومع أن عدد الأحداث كان أقل في النصف الأول من العام 2010، فقد أدت التوقعات بإجراء الانتخابات في عام 2011 إلى زيادة عدد حالات المضايقة والتخيوف ضد منظمات المجتمع الأهلي والإعلاميين في نهاية الفترة التي شملتها التقارير. واصلت الحكومة في استعمال قوانين قمعية للكتاب حرية الكلام والتجمع والاجتماع والتحرك شملت الجسم الصحفي. استمرت القوات العسكرية وعمراء حكوميون آخرون في ارتكاب الانتهاكات في حقول استخراج الألماس في مارانجه.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

رغم إطلاق سراح أونغ سان شو كي، كان لا يزال هناك أكثر من 2100 سجين سياسي في السجون في بورما في نهاية عام 2010. وتم اعتقال العديد من الناشطين في المجتمع الأهلي لمدة غير محددة دون توجيه لهم إليهم وشاركت منظمات يرعاها نظام الحكم في

مضايقة وانتهاك لحقوق الإنسان لناشطين ينادون بالديمقراطية. تعددت الحكومة على الخصوصية الفردية وقيدت حريات التعبير، والصحافة، وحرية تكوين الجمعيات، والتجمع، وحرية الدين، والتحرك. لم تسمح الحكومة لمنظمات غير حكومية محلية لحقوق الإنسان بالعمل بصورة مستقلة كما واجهت المنظمات غير الحكومية الدولية بيئية عمل صعبة. لم تكن الانتخابات التي جرت في خريف عام 2010 حرة أو نزيهة. واستمرت الحكومة في ممارسة رايتها المتشددة على نشاطات الكهنة البوذيين. واستمرت القوات العسكرية في بورما في ارتكاب تجاوزات وانتهاكات فظيعة ضد المدينين في مناطق الأقليات الإثنية. شملت هذه الانتهاكات الاغتصاب، والتعذيب، والترحيل القسري، والعمل القسري. وتواصلت أعمال العنف والتمييز الاجتماعي ضد النساء ومجتمعات الأقليات الدينية، كما استمر تجنيد جنود أطفال بصورة غير شرعية، والتجارة بالبشر، ولا سيما النساء والفتيات. بقيت حقوق العمال مقيدة واستمر العمل القسري، بما في ذلك الأطفال.

في كمبوديا ارتكب عناصر من قوات الأمن عمليات قتل تعسفية دون أن يلقوا أي عقاب. ابلغ مراقبو حقوق الإنسان عن حصول اعتقالات تعسفية واحتجاز مطول قبل المحاكمة، مما يؤكّد وجود نظام قضائي ضعيف وإنكار حق الحصول على محاكمة نزيهة. استمر فرض القيود على حرية التجمع والتعبير، بما في ذلك على الصحافيين، كما ارتكبت انتهاكات متزايدة في قضايا التشهير والتضليل التي تستهدف أصوات المعارضة. عبر المجتمع الأهلي عن هواجس هامة حول مشروع القانون المتعلقة بالجمعيات والمنظمات غير الحكومية الممكّن، في حال تبنيه، أن يقيد بدرجة خطيرة قدرة المنظمات غير الحكومية على العمل. شمل مشروع القانون الذي نشر في كانون الأول/ديسمبر أحكاماً تفرض شروطاً مرهقة على المنظمات غير الحكومية للإبلاغ عن نشاطاتها كما انه يمنع الجمعيات التي تضم أقل من 21 عضواً (وقد تم خفض هذا العدد لاحقاً إلى 11) من الحصول على وضع قانوني، ويقيم حاجز مرهقة أمام تسجيل المنظمات غير الحكومية الأجنبية، ويفرض تعاون المنظمات غير الحكومية الأجنبية مع الحكومة ويعظر عمل المنظمات غير الحكومية غير المسجلة. تواصلت نشاطات أصحاب العمل ضد النقابات كما استمر التطبيق الضعيف لقوانين العمل، وبقي العمل الاستغاثي للأطفال في القطاع غير الرسمي يشكّل مشكلة.

في الصين، استمر الانجاه السلبي في مجالات رئيسية لحقوق الإنسان. شددت الحكومة القيود على المحامين، والناشطين، والمدونين، والصحفيين وأحكمت الرقابة على المجتمع المدني وزادت محاولات تقييد حرية الكلام، ومراقبة الصحافة، والإنترن特 وإمكانية الوصول إلى الإنترن特 في العام 2010. كما زادت السلطات أيضاً من اعتماد إجراءات خارج النطاق القانوني شملت الاحتفاء القسري، والإقامة الجبرية الصارمة، والاعتقال التعسفي في "سجون سوداء" وأشكال أخرى من "الاعتقال الناعم" من أجل إسكات الأصوات المستقلة ومعاقبة الناشطين وأفراد عائلاتهم. ظل الناشط القانوني شين غوانغشنغ مع زوجته وطفليه في الإقامة الجبرية داخل منزله كما خضع لهذا الأمر سجناء سياسيون آخرون بعد أن أطلق سراحهم. وقد شطبت من جداول المحامين أسماء محامين يعملون للمصلحة العامة وكانوا يعملون ضمن إطار العمل القانوني في الصين، أو ضربوا، أو "اختفوا" لتوليهم الدفاع عن قضايا اعتبرتها الحكومة حساسة. ألقى القبض على مدونين وعلى أصحاب مواقع على الإنترن特 واتهموا "بتقويض سلطة الدولة" بسبب إرسال تعليق من موقع توينر أو تشغيل موقع على الإنترن特 حيث يستطيع آخرون إدخال تعليقات عليه، كما استمرت الحكومة في ممارسة قمعها الديني والتلفيوني للأقليات الإثنية في منطقة كسيينيانغ أوغور، ذات الاستقلال الذاتي والمناطق التibetية.

في كوريا الشمالية، بقي وضع حقوق الإنسان رهباً. استمرت الحكومة خلال السنة في المراقبة الصارمة لتدفق المعلومات إلى ومن البلاد. أنكرت الحكومة على مواطنيها الحق في الحصول على محاكمة عادلة وألقت القبض على أفراد وسجنتهم بصورة تعسفية لأسباب تشمل الجرائم السياسية. أشار معارضون ومنظمات غير حكومية إلى حصول انتهاكات عنيفة ومنهجية لحقوق الإنسان عبر كامل الشبكة الواسعة في البلاد من السجون ومرافق الاحتجاز. بالإضافة إلى ذلك، استمرت الحكومة في فرض رقابة صارمة على حريات الصحافة، والتعبير، والاجتماع، والتجمع، والدين، والتحرك، وحقوق العمال. لم توجد أية منظمات محلية مستقلة لرصد حقوق

الإنسان ومنعت الحكومة الوصول إلى منظمات دولية ومنظمات غير حكومية أجنبية مما جعل من المستحيل إجراء تقييم دقيق للنطاق الحقيقي لانتهاكات التي ترتكب في البلاد أو للتحقق من صحة هذه التقارير.

استمرت حكومة فيتنام بقمع المعارضة وشددت الرقابة على الصحف وفديت حريات التعبير، والتجمع، والتحرك، والمجتمع. جرى احتجاز أفراد بسبب قيامهم بنشاطات سياسية وحرموا من حق المحاكمة النزيهة والسريعة. أقتلت الحكومة القبض على 25 ناشطاً سياسياً على الأقل وأصدرت أحكاماً على 14 معارضًا في الأعوام 2008، 2009، و2010. ومنعت استئناف الأحكام الصادرة على 10 معارضين آخرين أدينوا في نهاية عام 2009. النظام القضائي مشوه بدرجة شديدة بفعل الفساد السياسي والفساد المتغشى، وعدم الكفاءة. استمرت حرية الدين في الخضوع لتنسيقات ولحميات غير متساوية، ولا سيما على مستويات المقاطعات الإقليمية والقرى. كما وضعت قيود إضافية على حرية الوصول إلى الإنترن特 من خلال تنظيم الحكومة لهجمات منسقة ضد موقع الإنترنط الانتقادية والتجسس على أخبار المدونين المعارضين. وقد فديت الحكومة حقوق العمال في تشكيل والانضمام إلى نقابات مستقلة.

أوروبا

قامت السلطات في بيلاروسيا بتوقيف واحتجاز وسجن ناشطين وصحافيين وممثلين للمجتمع الأهلي مناصرين للديمقراطية. في أعقاب الانتخابات الرئاسية الشائبة التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2010، بادرت السلطات إلى اتخاذ إجراءات صارمة واسعة ضد المتظاهرين واحتجزت حوالي 700 متظاهر، ودامت مكاتب وشقق تعود لأعضاء في وسائل الإعلام المستقلة والمنظمات غير الحكومية والمعارضة السياسية. يواجه الآن أكثر من 40 فرداً من ضمنهم عدة مرشحين للرئاسة، أحكاماً تصل إلى 15 سنة في السجن. فمن خلال الاعتقالات والمحاكمات التي تقوم بها، تخلق حكومة بيلاروسيا باستمرار سجناء سياسيين جدد. لم يكن النظام القضائي مستقلاً وعانيا من الفساد وعدم الكفاءة والتدخلات السياسية، وكانت نتائج المحاكمات محددة مسبقاً في أحيان كثيرة، وأجريت محاكمات عديدة خلف أبواب مغلقة. وبقي الفساد الرسمي عبر كامل الدوائر الحكومية يُشكّل مشكلة.

في روسيا، انتهكت الحكومة حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، واحتجزت متظاهرين معينين واستمرت في ممارسة الضغوط بصورة انتقامية على منظمات غير حكومية ووسائل إعلام مستقلة وبعض الأقلية الدينية ونقابات عمال مستقلة وعلى المعارضة السياسية . واستمر حصول الاغتيالات والاعتداءات ضد الصحفيين والناشطين، ووردت تقارير حول اعتداءات جسدية يقوم بها مسؤولون عن فرض تطبيق القانون، وحصول وفيات عسكرية في ظروف ضبابية، واستمرار ظروف سجن قاسية. ظلت انتهاكات حكم القانون والمحاكمات العاجلة مشكلة قائمة وكان الفساد الحكومي منتشرًا واستمرت الاعتداءات على أساس كره الأجانب، أو على أساس عرقي وإثنى وجرائم الكراهية في أن تكون مشكلة ذات شأن. وأدى النزاع القائم بين الحكومة والمتربدين، والمقاتلين الإسلاميين، والقوات الإجرامية في شمال القوقاز إلى ارتكاب انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان من جانب كافة الأطراف الذين جرى الإبلاغ عن مشاركتهم في عمليات قتل، وتعذيب، وإساءة، وعنف، واحتجاز لدوافع سياسية.

في أوكرانيا، رغم البدء بإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة فقد كان الاتجاه الإجمالي للعام 2010 سلبياً بسبب الانتخابات المحلية المشكوك فيها، وتخييف وسائل الإعلام، ومقاطعة شخصيات المعارضة على أساس اعتبار بأنه انتقامي. وجد مراقبون دوليون ومحليون أن الانتخابات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر لم تبلغ نفس معايير الانتخابات الرئاسية وأشاروا إلى تسجيل قوائم انتخابية مزورة لمرشحي المعارضة، وممارسة ضغط حكومي ضد مراقبين الانتخابات والمرشحين وقيام المسؤولين عن الانتخابات بشطب أو بإزالة بعض أسماء مرشحين بشكل انتقامي من قوائم التصويت- وكل ذلك يثير القلق حول الخطوات التالية المقررة من جانب الحكومة لإصلاح عملية الانتخاب. بالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عديدة تفيد بأن السلطات حاولت توجيه ما تكتبه وسائل الإعلام وتخييف

الصحفين. ومع أن الحكومة اتخذت خطوات عام 2009 من أجل تحسين وسائل محاربة الفساد، فقد عبر المجتمع الدولي عن هواجمه بأن تكون السياسة قد حفزت الحكومة الجديدة على القيام بتحقيقات جنائية عام 2010 مع 30 عضواً في الحكومة السابقة بتهم الفساد، وتم احتجاز عدد من هؤلاء ووجهت إليهم التهم لاحقاً.

الشرق الأدنى

اشتعلت التوترات السياسية خلال الأسابيع التي سبقت انتخابات تشرين الأول/أكتوبر في البحرين. أقتلت الحكومة القبض على أكثر من 200 رجل من الطائفة الشيعية اتهموا بإثارة العنف في الشوارع أو بالمشاركة في ذلك. كان من بين الذين ألقى القبض عليهم بعض من - ولكن ليس جميعهم - زعماء مجموعتي "الحق" و"الوفاء"، اللتين ترفضان الحكم الملكي وتطالبان مقاطعة الانتخابات. وجهت الحكومة التهم إلى 23 من هؤلاء الموقوفين لمشاركتهم في "شبكة إرهابية" استناداً إلى قانون مكافحة الإرهاب الصادر عام 2006. كما كانت العملية الانتخابية أيضاً حظر الحكومة لموقعي على الإنترنت و منتشرات الأخبار للأحزاب المعارضة الرئيسية القانونية. لم تسمح الحكومة بأن يرصد مراقبون دوليون عمليات الانتخابات. كما استمرت الحكومة في تقيد حرية التجمع والاجتماع. وتدخلت قوات الأمن في تفريق المظاهرات والتجمعات، وقامت وراقت التجمعات السياسية خلال السنة. كما طلبت الحكومة من مجموعات المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية تقديم قوائم بأسماء أعضائها إلى الحكومة. وفي أيلول/سبتمبر، أغلقت وزارة التنمية الاجتماعية فعلياً أبواب منظمة محلية لحقوق الإنسان، وهي "الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان" بعد أن أمر مرسوم وزاري بحل مجلس إدارة الجمعية وعين موظفاً في الوزارة رئيساً مؤقتاً للجمعية.

استناداً إلى مصادر متعددة، نفذت الحكومة الإيرانية عمليات إعدام بحوالي 312 شخصاً خلال السنة البعض منها بعد محاكمات جرت في السر وأو لم تؤمن لهم المحاكمات العادلة. في حالات عديدة، جرى تنفيذ حكم الإعدام بأشخاص لارتكابهم المزعوم لجرائم كالتجارة بالمخدرات بينما كانوا في الواقع معارضين سياسيين. وقد احتفظت السلطات في السجون بسجناء سياسيين واستمرت في اتخاذ إجراءات صارمة ضد المطالبين بإصلاح حقوق النساء، وناشطين مناصرين لحقوق الأقليات الإثنية، وناشطين من الطلاب، وناشطين من أقليات دينية. لم يتتوفر سوى قدر ضئيل من الاستقلال القضائي القليل من المحاكمات العلنية النزيهة. قيدت الحكومة بشدة حق الخصوصية الفردية والحرفيات المدنية، بما في ذلك حرية التعبير، التي شملت أيضاً أعضاء الصحافة، وكذلك الأمر بالنسبة لحرية التجمع، والاجتماع، والتحرك، وفرضت قيوداً صارمة على حرية الدين. استمر حرس الثورة في التعدي على الشباب الذين اعتبروا "غير مسلمين" في ملابسهم أو نشاطاتهم، ودخلوا عنوة إلى منازل خاصة، وأساعوا معاملة أزواج غير متزوجين، وعطوا الحفلات الموسيقية. استمرت أعمال العنف والتمييز القانوني والمجتمعي ضد النساء والأطفال والأقليات الإثنية والدينية وأفراد مجموعات المثليات والمثليين والثنائيي الجنس والتحولين جنسياً.

وفي حين أن الانتخابات البرلمانية الوطنية القانونية والموثوقة بها التي جرت في جميع المحافظات الثمانية عشرة في 7 آذار/مارس تعكس إنجازاً مهماً في تقدم ممارسة حقوق الإنسان، فإن أعمال العنف المتطرف المقرنة بأداء حكومي ضعيف في تعزيز حكم القانون أدت إلى حصول انتهاكات صارخة وواسعة لحقوق الإنسان في العراق. وردت تقارير تفيد بأن الحكومة أو عملاءها ارتكبوا عمليات قتل تعسفية أو غير قانونية، ونفذوا اعتقالات تعسفية، وقاموا بأعمال تعذيب متراقبة مع عملياتهم الأمنية، وفي أحياناً كثيرة أفلتوا من العقاب. واستمر تنظيم القاعدة في العراق ومتطرفون آخرون في مهاجمة قوات الأمن العراقية ومسؤولين حكوميين ومدنيين مستهدفين في أحياناً كثيرة المناطق الحضرية، والكنائس المسيحية، والأسواق، وجوامع الطائفة الشيعية. وفي 10 أيار/مايو، أدت عمليات التفجير وإطلاق النار المنسقة عبر العراق إلى مقتل ما لا يقل عن 119 شخصاً من فيهم عناصر من قوات الأمن العراقية وموظفي فيدوائر فرض تطبيق القانون. وفي 17 آب/أغسطس، فجر انتحاري نفسه بين جموع من المجندين في الجيش في بغداد وتسبب في

مقتل 61 منهم. وخلال السنة قتل 962 عنصراً من موظفي وزارة الداخلية وأصيب 1347 آخرين بجراح. وكان ضباط الشرطة مستهدفين بصورة خاصة.

في ليبيا احتجز العقيد القذافي وشركاؤه المقربون كل جانب من عملية اتخاذ القرارات في الحكومة. تضمنت مشاكل حقوق الإنسان المستمرة التعذيب والاعتقال التعسفي، والإفلات الرسمي من العقاب وظروف السجون السيئة. ظل عدد كبير ولكن غير معروف من الأفراد قيد الاحتجاز أو في داخل السجون لمشاركتهم في نشاطات سياسية سلبية أو لانتسابهم لمنظمة سياسية غير شرعية. قيدت الحكومة إلى حدٍ كبير حرية وسائل الإعلام واستمرت في تقيد حرية التعبير وراقت ب بصورة روتينية المكالمات الهاتفية واستعمال الإنترنت، بما في ذلك الاتصال عبر البريد الإلكتروني مع بلدان أجنبية. حصلت أيضاً مراقبة مادية لناشطين سياسيين ومنظمات أجنبية. كما جرت مراقبة مادية لناشطين سياسيين ومنظمات أجنبية. كانت الحكومة تملك وتسسيطر فعلياً على جميع وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية وامتنعت وسائل الإعلام التي تسقط عليها الحكومة عن نشر أو بث آراء لا تتوافق مع السياسة الرسمية. ضاقت دائرة الأمن الداخلي بصورة روتينية الصحفيين وتم استخدام الأحكام الفضفاضة من القانون الجنائي كأساس لتوجيه اتهامات متكررة بالتشهير الجنائي. قيدت الحكومة بطريقة صارمة حرية التجمع ولم تسمح بالقيام بتجمعات عامة سوى بعد الحصول على موافقة مسبقة بشأنها. قيدت الحكومة حق الاجتماع، ولم تسمح بوجه عام سوى لمؤسسات تابعة للحكومة بالعمل ولم تعمل في البلاد أي منظمة غير حكومية. وخلال الأشهر الأولى من عام 2011، انفجرت الاحتجاجات في ليبيا. ولكنها حصلت خارج الفترة التي يشملها التقرير لم يتم توثيقها في تقرير العام 2010.

في سوريا، ارتكبت قوات الأمن عمليات قتل غير قانونية، واحتجزت ناشطين سياسيين ومناصرين لحقوق الإنسان، وعذبت وأساءت جسدياً للسجناء والمحتجزين مع الإفلات من العقاب. سجنت الحكومة أيضاً عدداً من الأعضاء البارزين في مجتمعات حقوق الإنسان والمجتمع الأهلي بالإضافة إلى وجود ما بين 2500 و3000 سجين سياسي كانوا قد احتجزوا في السابق. بقيت التحقيقات المطولة قبل المحاكمة والاعتقال دون التمكن من الاتصال بالخارج مشكلة خطيرة وكانت المحاكم تستخدم بصورة نظامية "اعتراضات" انتزعت تحت الإكراه كأدلة. لم تجرِ أي تحقيقات في ادعاءات المتهمين بتعرضهم للتعذيب، وقيدت الحكومة بصرامة الحريات الأساسية في التعبير والتجمع والاجتماع والدين والتحرک.

جنوب ووسط آسيا

أدى الوضع الأمني الصعب بصورة متزايدة في أفغانستان إلى حصول عدد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. استمر المدنيون في المعاناة من النزاعات المسلحة المكثفة بعد أن ازداد عدد الوفيات المرتبطة بالنزاع بنسبة 15 بالمئة خلال السنة بالمقارنة مع عام 2009. كانت الحكومة والقوات الدولية المساندة للحكومة مسؤولة عن مقتل مدنيين، وتحديداً 16 بالمئة من العدد الإجمالي للوفيات بين المدنيين. أبلغت منظمة مراقبة حقوق الإنسان أنه لم تجرِ في أحيان كثيرة عمليات تحقيق شفافة وفي الوقت المناسب أو مساعدة القوات في حال حصول مخالفة تسببت في مقتل أو جرح مدنيين. تصاعدت وتيرة وكثافة هجماتطالبان والثوار، بما في ذلك عمليات القتل التي تستهدف السياسيين. قتل ما لا يقل عن 30 شخصاً في 18 أيلول/سبتمبر، أي يوم إجراء الانتخابات البرلمانية، وادعى تنظيمطالبان المسؤولية عن قتل ثلاثة مرشحين خلال فترة الحملة الانتخابية بين تموز/يوليو وآب/أغسطس. وفي آب/أغسطس، اخطف وقتل خمسة أشخاص يدعون الحملة الانتخابية لفوزية غيلاني في هيرات. وحصلت أيضاً اعتداءات على مسؤولين عن الانتخابات. كما شابت الانتخابات نفسها أعمال التزوير الانتخابي ومخالفات واسعة، منها تشكيل محكمة خاصة للتحقيق في نتائج الانتخابات والشكوى، والانفلاقي، وأعداد المقتربين ووجود ظروف غير كافية لمشاركة النساء. عانت الحكومة من الإفلات الرسمي من العقاب والفساد وفشل في إجراء تحقيقات فعالة حول انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قوات

الأمن المحلية. بقي الاعقال والاحتجاز التعسفي يشكل مشكلة وبقي النظام القضائي بدون استقلالية. وقامت بتصويم حريات الدين، وبضمنها حق تغيير المرء لدينه. واستمرت النساء في مواجهة الانتهاكات التعسفية لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال عنف، وهجوم المتمردين على مؤسسات تعليم الفتيات، والحد من توفر إمكانية الوصول للعدالة، وقيود أخرى على حقوقهن.

وفي باكستان، أفادت عدة مصادر إعلامية ومنظمات غير حكومية عن ادعاءات بارتكاب عمليات قتل خارج النطاق القانوني واحتجاز مدنيين على يد قوات الأمن. وحصلت خلال السنة زيادة ذات شأن في العدد الإجمالي لقضايا تعذيب واغتصاب المساجين، وبلغت تقريباً ضعف العدد بالمقارنة مع العام 2009. أبلغت جمعية حقوق الإنسان ومساعدة السجناء (شارب) عن وفاة 72 مدنياً في أعقاب مواجهات مع الشرطة ووفاة 168 شخصاً في السجون، ويشكل ذلك زيادة عن الأرقام المسجلة في السنة السابقة. استمرت التفجيرات التي يقوم بها المقاتلون والإرهابيون في جميع المحافظات الأربع، وفي المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، في التسبب بمقتل وجرح مدنيين. واستناداً إلى التقرير، أسرفت هجمات الإرهابيين والمتطرفين وعمليات مكافحة الإرهاب والتطرف عن مقتل 7400 شخص من بينهم حوالي 1800 مدنياً وأكثر من 450 عنصراً من قوات الأمن، وأكثر من 5100 من الإرهابيين أو المتمردون. نشرت تقارير عديدة حول عمليات قتل لداعم سياسية في كراتشي وبالوشستان. واستناداً إلى تقرير نشره "دون"، فقد لافى 1981 شخصاً حتفهم في أعمال عنف سياسية حصلت في كراتشي من بينهم 748 كانوا مستهدفين. واستناداً إلى منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ازدادت في عام 2010 عمليات القتل والاختفاء التي تستهدف زعماء وناشطين ومدنيين من بلوشستان. وكما تواصلت انتهاكات الحرية الدينية وارتكاب أعمال العنف والتمييز ضد الأقليات الدينية، وحكم على بعض الذين اتهموا بالتجديف ضد الإسلام بالسجن مدى الحياة أو بالإعدام. وكان من بين هؤلاء آسيا بيري، وهي امرأة مسيحية حكم عليها بالموت في تشرين الثاني/نوفمبر وبذلك أصبحت أول امرأة تعاقب بمثل هذا الحكم القاسي بسبب التجديف.

واصلت أوزبكستان سجن الأفراد لأسباب سياسية. وفي حين أطلق سراح أحد السجناء السياسيين، وهو الناشط المناصر لحقوق الإنسان فارهاد مختاروف، خلال العام لكن لا يزال هناك ما بين 13 و25 سجيناً سياسياً في السجون، وقد أفاد أفراد عائلاتهم بأنه تم تعذيب العديد منهم. أفاد ناشطون في حقوق الإنسان وأفراد عائلاتهم وأعضاء في مجموعات دينية معينة عن مضائق واعتقالات على يد أفراد من الشرطة ومن قوات الأمن. وقد جرى تقييد صارم لحرية التعبير كما ازدادت مضائق الصحفيين خلال العام. أخضعت الشرطة والدوائر الأمنية الصحفيين إلى الاعتقال والتخيوف والعنف، كما وضعت قيوداً بيروقراطية على نشاطهم. فرضت القوانين الجنائية والإدارية غرامات ذات شأن على التشهير والافتراء واستعملت الحكومة اتهامات التشهير، والافتراء، وتشويه السمعة لمعاقبة الصحفيين، والناشطين في الحقوق الإنسانية وغيرهم من انفقوا الرئيس أو الحكومة. كما تم أيضاً تقييد حرية الاجتماع. ومارست الحكومة رقابة مشددة على نشاطات المنظمات غير الحكومية والمجموعات الإسلامية غير المنظمة ومجموعات الأقليات الدينية مع فرض قيود قانونية صارمة على أشكال المجموعات التي يمكن تشكيلها وتسجيلها. وتم استخدام أسلوب العمل القسري للراغبين والأطفال خلال موسم حصاد القطن.

نصف الكرة الغربي

أطلقت حكومة كوبا سراح ما يزيد عن 40 سجيناً سياسياً خلال الفترة التي شملتها التقارير من بينهم العديد من الناشطين البارزين في حقوق الإنسان الذين ألقى القبض عليهم في عام 2003، على شرط أن يغادروا البلاد. استمرت كوبا في احتجاز العشرات من السجناء السياسيين الآخرين وقمعت الحكومة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير، والصحافة، والتجمع، والمجتمع، والتحرك، والدين. ولاحظت مجموعات حقوق الإنسان حصول زيادة ملحوظة في استعمال أسلوب الاحتجاز لفترات قصيرة المصمم من أجل إلهاق الفوضى في عمل المجتمع الأهلي ومضايقة الناشطين. بالإضافة إلى ذلك، استمرت الحكومة في تنظيم احتجاجات عامة

لمضيافة وإساءة معاملة الناشطين وعائلياتهم، ولا سيما منظمة "داماس دي بلانكو" (سيدات بالرداء الأبيض). ورغم أن الحكومة وصفت الحشود على أنها عفوية، لكن كثيراً ما كان المشاركون يصلون إلى هذه التجمعات في سيارات تملكها الحكومة أو كان قادة الحزب الشيوعي يجذبونهم من أماكن العمل أو المدارس الواقعة في الجوار. وفي حالات قصوى، قامت الجموع الذين نظمتهم الحكومة بالتعدي على هؤلاء الأفراد أو بإلحاق الأضرار بمنازلهم أو بممتلكاتهم. وكان أفراد قوات الأمن يرصدون ويضايقون، وفي بعض الأحيان، يهاجمون جسدياً المدافعين عن حقوق الإنسان ومناصري الديمقراطية والمعارضين والصحفيين المستقلين والمحتجزين والسجناء، وفعلوا ذلك مع إفلاتهم من العقاب. لم تعرف الحكومة بالصحف المستقلة، وأخضعت بعض الصحفيين المستقلين لخطر السفر والاعتقال والمضيافة، وصادرت معداتهم وهددتهم بالسجن. يمكن معاقبة التجمعات غير المرخص بها التي تضم أكثر من ثلاثة أشخاص بالسجن لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر مع دفع غرامة، مع أنه كان من الأكثر احتمالاً تفريق هذه التجمعات بدلاً من مقاضاة أفرادها.

تدهور وضع احترام حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية خلال السنة المنصرمة في نيكاراغوا. حُرم المحتججون من أعضاء الحزب المعارض من حرية الاجتماع. وشاربت الانتخابات الإقليمية التي جرت في آذار/مارس 2010 على الساحل الكاريبي الادعاءات بحصول مخالفات واسعة النطاق. ومُنعت منظمات غير حكومية محلية جديرة بالثقة من مراقبة الانتخابات. تشمل مسائل أخرى تسبيب القضاء وهيئات حكومية غيرها، وممارسة الحكومة تدخلاً واسع النطاق في حريات وسائل الإعلام ومضيافة المنظمات غير الحكومية والصحفيين. لم تقم قوات الشرطة بحماية المتظاهرين الذين احتاجوا على سياسات الحكومة وسمحت لمجموعات مؤيدة للحكومة بالانخراط في نشاطات عنيفة ضدها. استمرت الحكومة في انتقاد قادة دينيين عبروا عن هواجسهم حول ممارسات وسياسات الحكومة التي أثرت في المشاركة الشعبية والحريات الديمقراطية. شجب مسؤولون حكوميون بصورة علنية ما قاله مسؤولون في الكنيسة الكاثوليكية الذين نددوا بالتللاعب في العملية الانتخابية.

استعملت الحكومة في فنزويلا القضاء من أجل تخويف واضطهاد أفراد ومنظomas انقدوا سياسات أو أعمال الحكومة، وكان من بينهم محتججون مساملون، وصحفيين، وقاضٍ، وأعضاء في أحزاب سياسية معارضة، ومنظomas غير حكومية، وقادة نقابات وشركات أعمال، ومواطنون عاديون. كما قيد مسؤولون حكوميون أيضاً حرية التعبير، وضايقوا ونشروا الخوف ضمن محطات التلفزيون التي يملكتها القطاع الخاص، ووسائل الإعلام والصحفيين من خلال التهديدات، ومصادر الأملاك، وإصدار القوانين التنظيمية الموجهة، والتحقيقات الجنائية، والاضطهاد. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، تبنّت الجمعية الوطنية مجموعة من القوانين التي قوّضت بصورة إضافية المبادئ والممارسات الديمقراطية في فنزويلا، بما في ذلك قانون يفوض السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية والتي امتدت إلى ما بعد فترة عمل الجمعية الوطنية الخارجية وذلك انتهاكاً للقيم المشتركة التي نص عليها الميثاق الديمقراطي بين الدول الأمريكية، وقوانين تفرض قيوداً جديدة على وسائل الإعلام المستقلة والإنترنت والأحزاب السياسية والمنظomas غير الحكومية.

:Read more

JyVS1ixzz#html.0.0516125x20110412142031/04/2011/texttrans/arabic/st/gov.usembassy.iipdigital//:http
BHpv